

للاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

حق العودة
في ميزان
البرامج
الفلسطينية



ورقة بحث

حزيران / يونيو 2021

مقدمة:

شكلت النكبة الفلسطينية عام 1948 النقطة الأكثر المحورية في تشكل وعي الفلسطينيين، وفي القلب منها تهجير أغليبتهم (حوالي 750 ألف فلسطيني)، حيث أعاد التهجير تشكيل الواقع المادي لوجودهم وانتشارهم، وما ترتب لاحقاً من بنى وبرامج ومقولات سياسية.

تاريخياً، مثلت عودة اللاجئين الفلسطينيين نقطة أساسية في البرامج والأطروحات السياسية التي تلت النكبة، ولكن هذا الثبات في حضور "العودة" على مستوى البرنامج والشعار الفلسطيني، لا يعني أن الطروحات كانت متطابقة بشأنه، أو أن هناك إمكانية لفهم المعنى السياسي لحق العودة دون ملاحظة التطورات التي لاحقت هذا المفهوم في البرامج السياسية الفلسطينية، والتي عكست تحولات في نظرة وتنظيم قواهم السياسية بالمعنى الهوياتي كما السياسي.

تحاول هذه المادة تتبع التطورات والتحويلات في الطروحات السياسية الفلسطينية حول "اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة" لا على

مستوى "درجة التمسك" بهذا الحق، ولكن وبشكل أساسي على مستوى فهم علاقة هذه التحولات بمجمل النظرة للصراع وتعريفه، وكذلك محاولة فهم الآليات التي اقترحتها مختلف هذه البرامج لتحقيق "العودة".

فاذا كان يمكن فهم المشروع الصهيوني في فلسطين، كمشروع استيطاني إحلالي رمى ولا زال لتهجير أهل البلاد الأصليين وإحلال مستوطنين مكانهم، وعلى انقراض وجودهم، فإنه يمكن فهم جوهر الحراك السياسي الفلسطيني بمختلف طروحاته باعتبارها محاولة لتقديم نوع من صيغ البقاء في مقابل سياسة الإبادة لوجودهم المادي والسياسي على أرضهم.

المحور الأول: حق العودة كجزء من أطروحة التحرير

لا يمكن فصل فهم الفلسطينيين والعرب كأطراف معنية بحدث النكبة - عام 1948- لوضع اللاجئين الفلسطينيين عن مجموعة من الأمور المتصلة:

أولاً: رؤيتهم قبل عام 1948 للاستيطان الصهيوني برعاية الانتداب البريطاني كتهديد لوجودهم على أرضهم ونقيض لاستمرار هذا الوجود، خصوصاً في ضوء ما جاء به وعد بلفور من اعتبارهم "أقليات أخرى"،

وذلك في سياق متصل بطبيعة هذا الاستيطان، ولجوءه فعلياً لطرد الفلسطينيين من أي أراضٍ سيطرت عليها العصابات الصهيونية، ودور سياسات مثل "سياسة العمل العبري" التي أقرها "الهستدروت" ومؤسسات المنظومة الصهيونية وجاء العام 1933 بأوسع حملاتها لإخراج العمال العرب من المدن، في الكشف عن الطبيعة الإحلالية للمشروع الصهيوني برمته، وفي هذا السياق يمكن النظر لثورة عام 1936 باعتبارها البرنامج الفلسطيني الأول الهادف لتحقيق "العودة" إلى المواضع التي كان الصهاينة يطردون الفلسطينيين منها، ومنع تهجير الفلسطينيين من مواضع أخرى جديدة.

ثانياً: الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية والمتطوعون الفلسطينيون، والتي أدت لسيطرة العصابات الصهيونية على معظم أراضي فلسطين (78% منها)، واعتبارهم هدنة "رودوس" هي توقف مؤقت للقتال سينتهي بتعويض هذه الهزيمة، وهو سياق لم يكن يفصل التهجير عن الهزيمة ومآلات السيطرة العسكرية على أرض فلسطين، ويغفل إلى حد كبير عن الفارق بين انتصار طرف في معركة عسكرية وتمكنه من احتلال الأرض،

وبين التهجير كجريمة حرب وما رافقها وساهم فيها من مجازر ارتكبتها العصابات الصهيونية.

ثالثاً: وهو جانب محوري يتمثل في وصاية الحكومات العربية على الفلسطينيين الذين تجاهلت معظم الأطراف ذات الصلة وجود من يمثلهم، وتقاسمت الدول العربية بموجب الترتيبات السابقة والتالية لـ "هدنة رودس" السيطرة على ما تبقى من مناطق وجودهم.

هذا السياق من هيمنة الحكومات العربية على مصير الفلسطينيين، وعلى السلوك السياسي لنخبهم وقياداتهم والجهات التي أفرزها لتمثيلهم، ربط الفلسطينيين بالموقف العربي الرسمي وعطّل الى حد كبير صياغتهم لسياق خاص يتعلق بتعاملهم مع كلا المفهومين المرتبطين آنذاك "الهزيمة" و"التهجير"، بل إن اتفاقيات رودس سمحت بشكل كبير بتهجير مزيد من الفلسطينيين من مناطق لم يكونوا هجروا منها بعد، وساهمت في الربط بين وجود الفلسطينيين على أرضهم وخريطة سيطرة القوات التابعة للدول العربية على هذه المناطق، فعلى سبيل المثال لا الحصر تم تهجير الفلسطينيين من مناطق مثل عسقلان وبعض قرأها بعد هذه الاتفاقيات،

وغالبا ما قامت الجيوش العربية في عدد من الحالات باصطحاب سكان القرى الفلسطينية معها حينما اضطرت للانسحاب من هذه القرى ومحيطها تبعاً لمقتضيات المعركة العسكرية/الهزيمة.

على وقع هذه العوامل بدأ فهم الفلسطينين لعودتهم بالتكون، كجزء من سياق المعركة، لا باعتباره حقاً رغم صدور القرار الأممي 194، وقدمت بوادر أطروحاتهم السياسية "المتفرقة" وأبرزها كان في المحطات التالية:

١- مؤتمر أريحا الذي رحب بالانضمام للتاج الأردني "الهاشمي" ووضع بقية الأراضي المتبقية من فلسطين تحت الحكم الأردني لا بالمعنى المؤقت ولكن بمعنى الإنضمام للأردن ككيان سياسي وجغرافي.

٢- المؤتمر الوطني الفلسطيني في غزة والذي انعقد مع نهاية أيلول/سبتمبر عام 1948، وأعلن حكومة عموم فلسطين، باعتبارها حكومة لكامل الأراضي الفلسطينية بحدودها المعروفة قبل نكبة 1948، وقد رفض المؤتمر قرار التقسيم، ولم يكن ملف اللاجئين مطروحاً فعلياً على طاولة هذه الحكومة التي تشكلت بقرار من جامعة الدول العربية مطلع أيلول/سبتمبر عام 1948، وما كان دور المؤتمر الفلسطيني إلا

المصادقة عليها، كما أن هذه الحكومة لم تكن طرفاً في أي من المفاوضات الخاصة بـ "هدنة رودوس" أو ذات صلة بالمفاوضات والمشاورات مع الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" بشأن إنشاء مخيمات اللاجئين في قطاع غزة والذي كان المنطقة الوحيدة الواقعة تحت سيادتها المفترضة، فبقية فلسطين كانت تحت الاحتلال الإسرائيلي وتحت سيطرة المملكة الأردنية التي رفضت سيادة هذه الحكومة، ولكن المغزى الأساسي من تناولها هنا، هو أولاً في كونها أول تشكل سيادي فلسطيني استمر لسنوات بعد النكبة وتحديدًا لحين حلها عام 1963، وأن إعلانها سيادتها على كل فلسطين وتبنيها لذراع عسكري هو جيش الجهاد المقدس أو باسمه الرسمي "جيش الحسين الحربي للجهاد" -الذي أعادت إحيائه واعتباره أدواتها لتحرير فلسطين- يدفع لمقاربة طرحها باعتباره ربطاً لقضية اللاجئين أو غيرها وفق الارتباط بمفهوم التحرير، ذلك في ضوء تمسكها بدستورها المؤقت، وإصرارها على الإعداد العسكري لأجل التحرير على الأقل حتى عام 1950، ومبادرة الحكومة الملكية المصرية للضغط عليها ونقل جزء من أعضائها قسراً إلى مصر.

٣- لعل الميثاق القومي الفلسطيني لعام 1964، والذي أعلنه المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القدس¹، هو أول وثيقة سياسية فلسطينية جامعة تتحدث عن "عودة" اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، ففي مادته الرابعة التي تعلقته بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وردت الإشارة للعودة بصيغة "والى أن تتم عملية التحرير والعودة" وهي صيغة أقرب ما تكون لاعتبار العودة نتيجة تلقائية لتحرير الأرض، كما أن الميثاق رغم تطرقه في بنود مختلفة للقرارات الدولية والشرعية الدولية والمجتمع الدولي، لم يشر لحق العودة باعتباره مرتبطاً بهذه القرارات، بل بتلك الصيغة الآنفة (في المادة الرابعة) التي تعتبر العودة مرتبطة بالتحرير.

٤- الميثاق الوطني الفلسطيني الذي صدر عام 1968 والمعدل عن الميثاق القومي، أزال ذكر العودة من مادته الرابعة ضمن تعديلات صياغية عدة، وبات يرد في المادة التاسعة المخصصة للحديث عن الكفاح المسلح، حيث ذكر الكفاح المسلح وصولاً للثورة الشعبية التي ستفضي

¹ "الميثاق القومي الفلسطيني (1964)"، ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥، [URL](#)

للتحرير والعودة، أما الصيغة التي كانت جزءاً من المادة الرابعة في الميثاق القومي فقد باتت جزءاً من المادة 26 من الميثاق الوطني 1968.²

المحور الثاني: العودة واللجوء في سياق تشكل القوى الفلسطينية

تشكلت القوى الفلسطينية في ظل اللجوء والشتات الذي كان واقع حياة معظم الفلسطينيين بعد النكبة، فتضمنت بنى القوى والمجموعات والفصائل المتشكلة حضوراً دائماً لتأثير هذا الواقع، كما حضر ذلك في أدبياتها وموادها التعبوية، وحتى على مستوى المسميات لم يكن من الغريب أن تحمل مجموعات عسكرية مسمى مثل "أبطال العودة" الذي حمّله أحد التشكيلات العسكرية لحركة القوميين العرب في فلسطين.

المفارقة هنا، أن أدبيات الفصائل التي كانت قيد التشكل في تلك المرحلة، كما موادها التعبوية، كانت تدفق بالحديث عن عذابات اللاجئين والشعب المهجر، وتستند لضرورة تعبئة هذه الجموع وانخراطها

²"الميثاق الوطني الفلسطيني 1968م"، [URL](#)

في معركة التحرير والعودة³، كما أن قوام هذه الفصائل غالباً ما كان عماده و أغلبيته عددياً من هؤلاء اللاجئين خصوصاً في دول الطوق، ومع ذلك لا يمكن الحديث في تلك المرحلة عن صيغ رسمية واضحة تقارب حق العودة على نحو منفصل عن تحرير الأرض، بمعنى أن البرنامج أو الرافعة التي كانت تقترحها البرامج والصيغ الفلسطينية تتعلق بحل نهائي واحد وهو هزيمة الصهاينة و"استعادة الأوضاع الشرعية" أي إنهاء الآثار التي ترتبت على قيام "إسرائيل" بما في ذلك التهجير الذي أحاق باللاجئين الفلسطينيين، وهو أمل لا ينفصل عن مجمل موقفهم من قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية فقد رفض الفلسطينيون في جميع وثائقهم حتى ذاك الوقت قرار التقسيم ورفضوا الاعتراف بـ "إسرائيل"، وحينما أظهر البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير أي برنامج النقاط العشرة 1974 نوعاً من التنازل في محاولة لمخاطبة القوى الدولية الكبرى والرأي العام الدولي، لم يصل لحد الاعتراف بتلك القرارات المرفوضة سابقاً وحافظ فقط على المطالبة الفلسطينية بتطبيق القانون الدولي والحقوق

³ "الميثاق الوطني الفلسطيني 1968 / 7/10م" URL

التي تقر بها الأمم المتحدة للشعوب وعلى رأسها حق تقرير المصير، وتمايز بكونه أول طرح فلسطيني رسمي يصدر عن منظمة التحرير يقبل بفكرة قيام "سلطة فلسطينية" على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، وهنا لابد من الإشارة إلى أن تبني قيادة المنظمة لبرنامج النقاط العشرة قاد لخروج مجموعة من الفصائل من المنظمة و تشكيل ما عرف آنذاك بـجبهة الرفض⁴.

المحور الثالث: الفلسطينيون والرهان على المجتمع الدولي

يمكن القول أن سلسلة الإخفاقات التي منيت بها الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، بجانب عوامل أخرى تتعلق بتركيبتها وتطلعاتها ساهمت في تراجعها نحو قبول حل مرحلي، وأن برنامج النقاط العشرة آنف الذكر شكل تمهيداً أولياً لهذا القبول، حيث مهد البرنامج بجانب اعتراف القمة العربية في الرباط بالمنظمة كممثل شرعي للفلسطينيين لانضمام المنظمة للجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتها عضواً مراقباً.

⁴12 يونيو 1974.. المجلس الوطني يُقر ما سُمي ببرنامج النقاط العشر"، موقع بوابة الهدف الإخبارية، ١٢ يونيو ٢٠١٨ [URL](#)

وبعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وخسارة المنظمة لمواقعها في دول الطوق، وقدرتها على الاشتباك المسلح مع العدو، تحولت نحو الرهان على المجتمع الدولي، وهو ما قادها بشكل محتوم للاعتراف بقراراته، وعلى هذا الأساس يمكن التأشير أنه منذ صدور إعلان الاستقلال 1988، بات الطرح الفلسطيني فيما يتعلق بقضية اللاجئين يتمحور حول المطالبة بالقرار 194⁵، وبات الحديث عن "حق العودة والتعويض" هو السمة الملازمة للوثائق السياسية الصادرة من ذلك، وهنا الاعتبار الأساسي ليس أن المنظمة أو القوى السياسية الفلسطينية باتت أكثر تمسكاً بحق العودة، ولكن لاعتبار طبيعة الثغرة التي خلقها البرنامج المرحلي فيما يتعلق بقضية اللاجئين، فرغم أن قيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967 يضمن للقيادة الفلسطينية تحقيق كيانية سياسية تحكمها، على أرض فلسطين⁶، فإن هذه القيادة كانت بحاجة لمواصلة الالتزام ببرنامج يضمن عودة اللاجئين أمام جموع اللاجئين ممن شكلوا أغلبية شعب فلسطين و قوام الثورة الفلسطينية، وبالتالي يعتبر الاعتراف والتبني

⁵نص القرار رقم 194.. العودة والتعويض"، موقع شبكة قناة الجزيرة، ٣ أكتوبر ٢٠٠٤، [URL](#)

⁶ "من النقاط العشر إلى اتفاق أوسلو... تحولات منظمة التحرير"، موقع العربي الجديد، ٢٦ يونيو ٢٠١٨، [URL](#)

والمطالبة بالقرار 194 هو الإقرار الفلسطيني الرسمي بأن العودة ستكون إلى ما يسمى "إسرائيل" وليس عودة لفلسطين المحررة بالكامل.

تواصل هذا الرهان في حضوره من خلال إملائه من قبل قيادة م ت ف على القواعد الفصائية والجماهيرية المنتفضة في الأرض المحتلة، ورغم معارضة عديد من الفصائل له، فقد حضر كبرنامج أساسي للانتفاضة من خلال القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي باتت تشدد عليه في كل بياناتها و نداءاتها.

"مؤتمر مدريد" كان هو المحطة البارزة التالية في هذا المسار، أي الرهان على المجتمع الدولي كطرف مخول بتطبيق قراراته، والتي أصدرتها الأمم المتحدة، فلم يخرج الطرح الفلسطيني في مؤتمر مدريد أو ما أعقبه من تصريحات علانية عن هذا الإطار، وهو البحث عن مؤتمر دولي يقوم على تنفيذ قرارات المجتمع الدولي و إلزام "إسرائيل" بها، بما فيها عودة اللاجئين وتعويضهم، وقد قام مؤتمر مدريد بتشكيل ما سمي بلجنة خاصة ببحث القضايا التي صنفت كقضايا متعددة الأطراف ومنها قضية اللاجئين، وعقدت اللجنة بعض اجتماعاتها في موسكو.

المحور الرابع: الفلسطينيون والرهان على التسوية

تشير سردية القيادة الرسمية الفلسطينية لكون المفاوضات المباشرة بينها وبين الكيان الصهيوني قد بدأت من خلال المسار السري الذي أفرز اتفاقية أوسلو 1993، رغم أن مصادر أخرى تشير لبدايات مبكرة للاتصالات⁷، ويمكن النظر لبداية التفاوض المباشر بين منظمة التحرير والكيان الصهيوني باعتباره بداية لطرح يراهن على عودة اللاجئين بموافقة "إسرائيل"، وهو ما رفضته "إسرائيل"، خصوصاً لجهة ربطه بوجود حق لهؤلاء بالعودة، وقصرت قبولها الجزئي بعودة أعداد محدودة في إطار برنامج للم الشمل بين العائلات الفلسطينية، رهنته بالكثير من التنازلات في ملف اللاجئين وملفات أخرى.

ورغم أن الموقف التفاوضي المعلن رسمياً للفلسطينيين يتمسك بحق اللاجئين في العودة ضمن أي اتفاق للحل النهائي مع الاحتلال، إلا أن خروقات دائمة سجلت لهذا الموقف، بحيث ثبتت سقفاً أدنى، كان أبرزها في المحطات التالية:

⁷ "سيرة أولوف بالمه 1927 - 1986 ودوره في القضية الفلسطينية"، موقع مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية [URL](#)

١- تصريحات متكررة من رئيس السلطة الفلسطينية الحالي "محمود عباس" يشير فيها لعدم تمسكه شخصياً بحق العودة.

٢- وثيقة جنيف 2003 التي وقعها عدد من المسؤولين في السلطة مع مسؤولين إسرائيليين، وتضمن تصوراً لحل نهائي يشمل التنازل عن حق العودة ووضع مسألة عودة جزء من اللاجئين الفلسطينيين تحت تصرف "إسرائيل" وفقاً للأعداد التي قبلها⁸.

٣- قبول السلطة الفلسطينية بالنص المطروح في "مبادرة السلام العربية- 2002" فيما يتعلق بحق العودة، حيث ورد في نص المبادرة "التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194"⁹.

٤- شواهد عدة من المواقف الفلسطينية خلال جولات المفاوضات المختلفة والتي وصل فيها الوفد الفلسطيني لمناقشة الأعداد التي قد

⁸ وثيقة جنيف حول فلسطين"، موقع شبكة قناة الجزيرة، ١٧ مارس ٢٠١٥، [URL](#)

⁹ "مبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت ٢٠٠٢/٣/٢٨"، موقع مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠٠٢، ٥١

تسمح "إسرائيل" بعودتها وفقاً لشروطها وطبيعة هذه الشروط، وفي أفضل الأحوال كان الموقف الإسرائيلي ينتهي عند القبول بعودة 100 ألف لاجئ فقط، وعلى عدة سنوات¹⁰.

قراءة في البدائل من أجل العدالة للاجئين

مثل تركيز القيادة الرسمية الفلسطينية تاريخياً على فكرة إقامة الدولة، وخصوصاً في العقود الأخيرة من الكفاح الوطني الفلسطيني، معضلة سمحت باختزال الحق في تقرير المصير لشعب فلسطين، إلى بحث عن كيان سياسي حتى لو كان ثمن قيامه هو التضحية بمصير غالبية الفلسطينيين أو حقوق أساسية لهم، كما نم ذلك عن قصور في فهم طبيعة المشروع الصهيوني، وسياسات "إسرائيل" منذ قيامها على أنقاض الوجود الفلسطيني.

تعمل المنظومة الصهيونية على أرض فلسطين كمنظومة تهجير واقتلاع للسكان، تستخلص الأرض وتطرد السكان إما بشكل نهائي أو لمعازل ضيقة، أو لحتفهم من خلال القتل، ولم يقتصر هذا على ما حدث في

¹⁰ "حق العودة: الحلم، الواقع، وصراع الإرادات"، موقع وكالة الانباء الفلسطينية وفاء، [URL](#)

ظروف الحرب، أو خلال النكبة الفلسطينية التي هجرت معظم الشعب الفلسطيني وصنعت مأساة اللجوء، ولكن عبر الممارسة اليومية المتجذرة للمنظومة الصهيونية، والتي تواصل خنق حياة الفلسطينيين وإطباق الحصار عليهم وحشرهم في معازل محددة، فباتت أغليبتهم تعيش في مدن مكتظة محرومة من أي أفق للتمدد العمراني في الضفة المحتلة وكذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948.

فعلى سبيل المثال واجه الفلسطينيون خلال العقود الأخيرة حملة ممنهجة لتهجيرهم من منطقة الأغوار¹¹، قادت لخفض عدد سكانها بشكل كبير، كما واجهوا مخططاً كبيراً لمصادرة أراضيهم في النقب فيما عرف باسم "خطة برافر"¹². وبمعنى أو بآخر يمكن فهم النكبة الفلسطينية والتهجير كحدث ممتد لم ينقطع، فما زالت "إسرائيل" تهجر الفلسطينيين يوماً.

¹¹ "التهجير القسري والضم أمر واقع في الأغوار"، موقع جامعة النجاح الوطنية، ٦ فبراير ٢٠٢١ [URL](#)

¹² "مخطط برافر"، موقع مركز عدالة، ٢٩ مايو ٢٠١٢ [URL](#)

في مواجهة ذلك دأبت مجموعات فلسطينية مختلفة-ليست جميعها هامشية- على طرح إمكانية التعامل مع التناقض الجوهرى بين الصهيونية والقيم و الأعراف والمثل الإنسانية، من خلال المطالبة بدولة ديموقراطية على كامل التراب الوطنى الفلسطينى، كموضع لتحقيق الإنسان لحرته، بما يسمح بتفكيك المنظومة الصهيونية، وتخليص الفلسطينيين فى الداخل من العذابات التى تسلطها عليهم، والسماح بعودة اللاجئين لديارهم، وإعطاء اليهود فرصة لمغادرة الأدوار التى يمارسونها ضمن هذه المنظومة، وهنا يأتى حق العودة فى هذا الطرح كجزء من منظومة قيمة وسياسية تعمل على نحو مضاد للصهيونية، تعلي قيمة الإنسان وعلاقته بالأرض، وتعمل على وقف التهجير، وإعادة اللاجئين، وتحقيق العدالة، وإقامة دولة فلسطينية تقدم لأهلها نموذجاً صالحاً للبقاء والحياة والازدهار فى القرن الحادى والعشرين، وتشكل عضواً مفيداً ونافعاً فى المنطقة، صديقاً لشعوبها، وجزءاً من امتدادهم ووعيهم بهويتهم المشتركة¹³.

¹³ عن الدولة الواحدة: هل هى إسرائيل؟، سلامة كيلة، موقع حملة الدولة الديمقراطية الواحدة، 3 أكتوبر 2020. [URL](#)

هذه الطروحات غالباً ما حضرت ولو جزئياً في برامج لقوى فلسطينية عدة وخصوصاً قوى اليسار الفلسطيني، كما أن بنوداً أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني حملت إشارات لتوجهات من هذا النوع، فالهدف في نهاية المطاف ليس إقامة دويلة فلسطينية تضم مجموعة من المعازل، تعيش محاصرة بالضغط من "إسرائيل" التي ستبقى منظومة ظلم وتهجير الفلسطينيين داخلها، وتهديداً لمحيطها.

ورغم تعدد المبادرات التي قدمت هذا الطرح في السنوات الأخيرة، لا يبدو العائق هو الهيمنة الصهيونية وحدها، ولكن الدعم الدولي للنموذج الصهيوني القائم، وما تقدمه الأطراف الفلسطينية الرئيسية من إذعان وتسليم لبقاء "إسرائيل" كما هي وبما تمثله من منظومة صانعة للظلم والتهجير، وكذلك ما شاب جهود المجموعات التي حملت هذا الطرح من تشتت، وموسمية، وضعف في صياغة الأدوات التنظيمية اللازمة، إلا أن الفرصة تبقى سانحة، خصوصاً في ضوء وصول عدد من الأطراف لقناعة باستحالة تطبيق "حل الدولتين" وتعبير بعض هذه الأطراف عن قناعتها بهذا الاتجاه، ناهيك عما يحمله هذا الحل من ردة عكسية عن

منطق التحرر الانساني، الى مربع الرضوخ للتقسيم الاستعماري، والخضوع
للمنظومات الفاشية القاهرة.